تقرير راصد حول مناقشات مشروع قانون الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٦

يصدر ضمن جهود مركز الحياة و راصد

كانون ثاني / يناير ٢٠١٦م

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الحياة لتنمية المجتمع المدني/راصد 2016م

المحتويات

العنوان	الصفحة
أولاً: مقارنة رد الحكومة على مداخلات النواب خلال مناقشة الموازنة	٤
ثانياً: تصويت النواب على مشروع قانون الموازنة	٥
ثالثاً: أداء اللجنة المالية	٥
رابعاً: التزام أعضاء اللجنة المالية بحضور اجتماعات اللجنة المالية	٧
خامساً: التعداد الكمي لحضور النواب من غير أعضاء اللجنة المالية لاجتماعات اللجنة المالية	٩
سادساً: التعداد الكمي لمداخلات النواب في مناقشة الموازنة العامة	١٠
سابعاً: الالتزام بحضور جلسات مناقشة مشروع قانون الموازنة	١٢
ثامناً: تحليل محتوى المداخلات النيابية	١٤
تاسعاً: تحليل نوعي لمداخلات الكتل النيابية	١٧
عاشراً: إلتزام أعضاء الكتل بكلمة الكتلة	١٩
إحدى عشر: تحليل التوصيات النيابية التي أوردها النواب	٢٠
إثنى عشر: مقارنة بين إداء مجلس النواب السابع عشر في مناقشة مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٥ ومشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٦	٢٢

أولاً: مقارنة رد الحكومة على مداخلات النواب خلال مناقشة الموازنة

قام فريق راصد بتحليل المداخلات التي أوردها النواب خلال مناقشات مشروعي قانون الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٦، وتم استخلاص (٤٧) مؤشر تضمنتها مداخلات النواب وسيتم نشرها للجمهور بهدف تمكينهم من بناء انطباعات معيارية حول أداء النواب ومداخلاتهم.

ولوحظ أن الحكومة أجابت على (٢٧) مؤشراً من المؤشرات التي أوردها النواب في مداخلاتهم، ما يعني أن الحكومة لم تُضمّن (٤٣٪) من المؤشرات التي أوردها النواب ضمن ردها على النواب بعد انتهاء المناقشات، ومن الملاحظ أن الحكومة لم تدرج مكافحة الفساد والواسطة والمحسوبية ضمن ردودها، ويبين الشكل رقم (١) نسبة ردود الحكومة على المداخلات النيابية.

نسبة المؤشرات التي تضمنتها مداخلات النواب والتي لم توردها الحكومة ضمن خطابها بعد انتهاء جلسات مناقشة الموازنة لعام ٢٠١٦

الشكل (١): نسبة المؤشرات التي تضمنتها مداخلات النواب والتي لم توردها الحكومة ضمن خطابها بعد انتهاء جلسات مناقشة الموازنة لعام ٢٠١٦

ثانياً: تصويت النواب على مشروع قانون الموازنة

لم تراعِ آلية إقرار الموازنة وتعداد المصوتين عليها أسس الشفافية والعدالة، حيث أن العملية جرت بسرعة كبيرة وهو ما أشار إليه النواب خلال التصويت، «حالة من الفوضى»، مما يؤثر على شفافية العمل البرلماني ويحدّ من انفتاح القواعد الانتخابية على أداء ممثليهم بالبرلمان، ويعمل فريق «راصد» على إصدار تقرير شامل سيصدره لاحقاً. ويبين الجدول التالي نسبة المؤيدين بالإضافة إلى عدد الحضور من النواب أثناء التصويت على كل من مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٦ ومشروع قانون موازنة الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٦:

مشروع القانون	عدد الحضور	نسبة المؤيدين
مشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٦	121	% 71.07
مشروع قانون موازنة الوحدات الحكومية لعام ٢٠١٦	124	% 68.55

ثالثاً: أداء اللجنة المالية

تابع فريق راصد مجريات عمل اللجنة المالية أثناء مناقشتها لمشروعي قانون الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية حيث عقدت اللجنة (٤٦) اجتماعاً حسب تعداد راصد لاجتماعات اللجنة المالية، ناقشت خلالها مشروع قانون الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية واجتمعت اللجنة المالية بجميع الأطراف المعنية بكل من المشروعين وخَلُصَت لإصدار (١٩) توصية أوردتها ضمن تقريرها النهائي الذي قدمته لمجلس النواب.

ولاحظ فريق راصد تغيراً في أداء اللجنة المالية في الدورة العادية الثالثة مقارنة بأدائها في الدورة العادية الثانية، حيث عقدت اللجنة ٢١،٧ ٪ من اجتماعاتها بدون نصاب قانوني مقارنة بالدورة العادية الثانية كما عقدت اللجنة ما نسبته (٦٦،٦ ٪) من اجتماعاتها دون اكتمال النصاب القانوني (الأغلبية المطلقة).

ومن خلال تحليل فريق راصد لتركيبة اللجنة المالية في مجلس النواب، تبين أن أعلى الكتل النيابية تمثيلاً في اللجنة كانت كتلة الوسط الإسلامي وكتلة الوفاق النيابيتين بنسبة (٢٧،٢ ٪) من أعضاء اللجنة المالية، فيما كان تمثيل كتلة المبادرة النيابية بنسبة (١٨،٢٪)، وكان تمثيل كتلة

وطن النيابية وكتلة حزب الاتحاد الوطني والمستقلون بنسبة (٩،١ ٪) من أعضاء اللجنة المالية. بينما غابت كتلتين عن التمثيل في اللجنة المالية وهُما كتلتي تجمع النهضة الديمقراطي والإصلاح النيابية، ولاحظ فريق راصد أن نسبة تمثيل المرأة في اللجنة المالية لم تتجاوز (٩،١ ٪). ويبين الشكل رقم (٢) تركيبة وتوزيع الكتل على اللجنة المالية للدورة العادية الثالثة.

تركيبة اللجنة المالية من الكتل النيابية في الدورة العادية الثالثة

الشكل (٢): تركيبة اللجنة المالية من الكتل النيابية في الدورة العادية الثالثة

رابعاً: التزام أعضاء اللجنة المالية بحضور اجتماعات اللجنة المالية

عمِد فريق «راصد» على متابعة اجتماعات اللجنة المالية ورصد مدى التزام أعضاء اللجنة بحضور الاجتماعات حيث تبين أن أكثر الأعضاء حضوراً لاجتماعات اللجان كان النائب عبد الرحيم البقاعي حيث لم يسجل له أي غياب عن أي من الاجتماعات التي عقدتها اللجنة، فيما كان النائب هيثم العبادي ثاني أكثر النواب حضوراً لاجتماعات اللجنة المالية وبنسبة (٧٨،٢ ٪)، فيما كان النائب يوسف القرنة أقل النواب حضوراً لاجتماعات اللجان حيث حضر (٨) اجتماعات من أصل (٤٦) اجتماع، ويبين الشكل (٣) نسب غياب لبعض أعضاء اللجنة المالية عن اجتماعات اللجنة.

نسبة حضور أعضاء اللجنة المالية خلال مناقشات اللجنة لموازنة عام ٢٠١٦

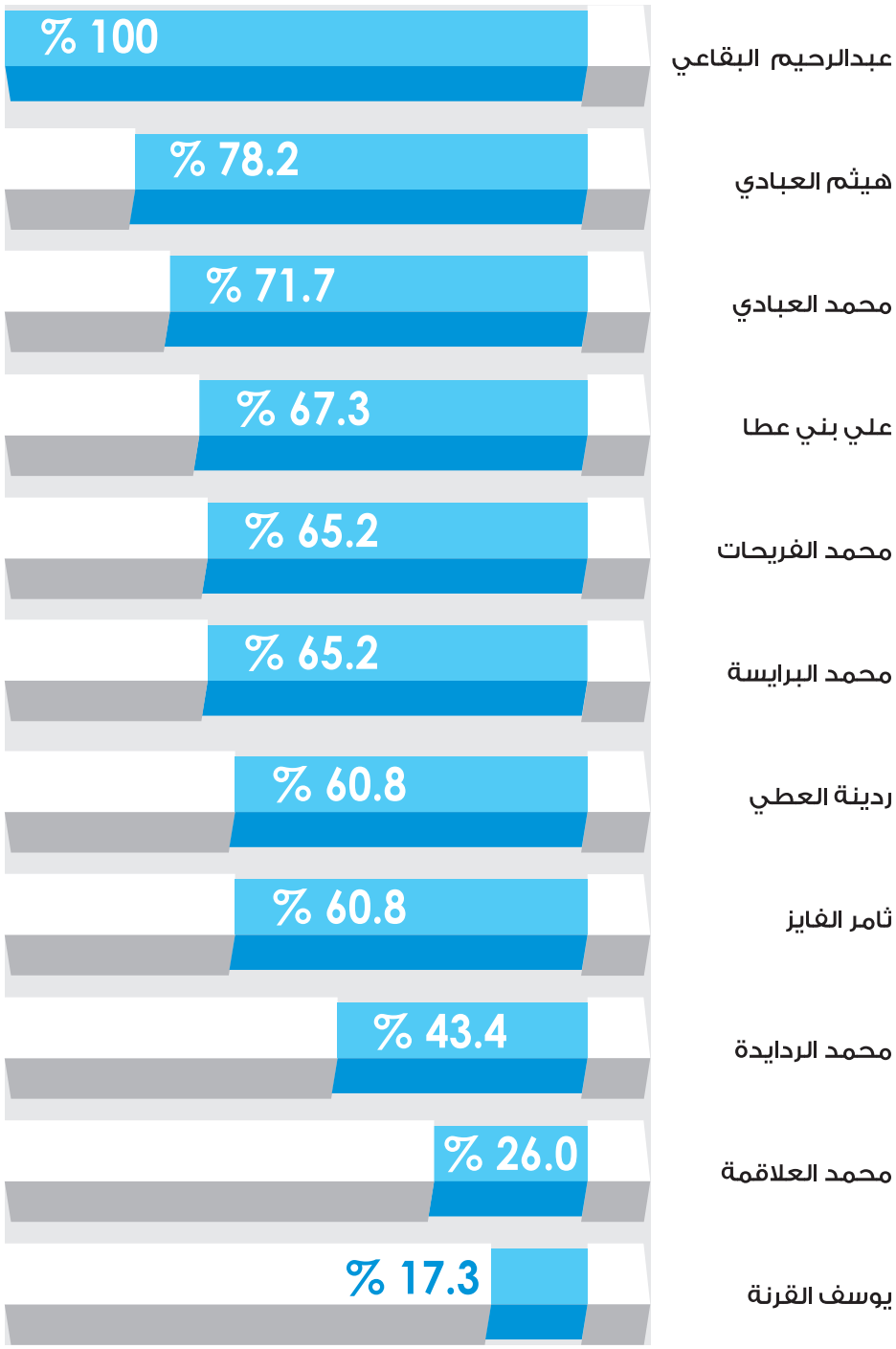

الشكل (٣): نسبة حضور أعضاء اللجنة المالية خلال مناقشات اللجنة لموازنة عام ٢٠١٦

RASED راصد

خامساً: التعداد الكمي لحضور النواب من غير أعضاء اللجنة المالية لاجتماعات اللجنة المالية

أما فيما يتعلق بحضور اجتماعات اللجنة المالية أثناء نقاش مشروعي قانون الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية من خارج أعضاء اللجنة المالية، فقد تم رصد حضور (٤٢) نائباً حضروا اجتماعات اللجنة المالية، وتبين أن (٩٧) نائباً من أعضاء المجلس لم يحضروا أي اجتماعٍ للجنة، وكان أكثر النواب من خارج أعضاء اللجنة المالية حضوراً للاجتماعات النائب فاطمة أبوعبطة حيث حضرت (١٠) اجتماعات تلاها النائب زيد الشوابكة والنائب نضال الحياري بحضورهما (٨) اجتماعات، فيما حضر النائب يحيى السعود (٧) اجتماعات، أما النائب عبدالله الخوالدة فقد حضر (٦) اجتماعات، وفيما حضركل من النواب: أحمد الجالودي وباسل ملكاوي (٥) اجتماعات، أما النائب وفاء بني مصطفى فقد حضرت (٤) اجتماعات.

سادساً: التعداد الكمي لمداخلات النواب في مناقشة الموازنة العامة

قدمت اللجنة المالية تقريرها المتمحور حول مناقشتها لمشروعي قانون الموازنة العامة ومشروع قانون الوحدات الحكومية بتاريخ ٢٠١٦/١/١٠ حيث قدمت مقررة اللجنة المالية النائب ردينة العطي مخرجات تقرير اللجنة المالية والتوصيات التي قدمتها اللجنة لمجلس النواب لإقرارها وقررت رئاسة المجلس أن تبدأ مناقشات النواب للمشروعين يوم الاثنين الموافق ٢٠١٦/١/١١ على أن يسجل النواب الراغبين بالحديث أسمائهم لدى الأمانة العامة، وفيما حثت رئاسة المجلس النواب الراغبين بالتحدث على تسجيل أسمهائهم وخاصة بعد إلغاء الجلسة المسائية التي كانت ستعقد الاثنين ٢٠١٦/١/١١، وهو اليوم الذي شرع فيه مجلس النواب السابع عشر في دورته العادية الثالثة بمناقشة مشروع الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية، وفي هذا اليوم لوحظ عزوف النواب عن النقاش والتسجيل حيث تحدث في اليوم الأول (١٤) نائباً.

وفي اليوم الثاني لمناقشات الموازنة تحدث خلال مجريات الجلسة الصباحية (١٤) نائب، فيما تحدث خلال الجلسة المسائية (١٣) نائباً، واستهل اليوم الثالث من مناقشات الموازنة بالجلسة الصباحية حيث تحدث (١٤) نائباً، وفي الجلسة المسائية تحدث (٢٣) نائباً، وتحدث في اليوم الأخير لمناقشات الموازنة خلال الجلسة الصباحية (٢٢) نائباً، بينما خصصت الجلسة المسائية للاستماع لرد الحكومة على مداخلات النواب، كما يبين الشكل (٤).

ومن خلال متابعة «راصد» للنواب المتحدثين تبين أن مجموع النواب المتحدثين خلال جميع جلسات مناقشة الموازنة كان (١٠٠) نائب من أصل ١٥٠ نائباً أي ما نسبته (٦٦،٦٪)، وقدمت جميع الكتل النيابية كلمات موحدة خلال مناقشة الموازنة العامة للدولة.

التعداد الكمي لمداخلات النواب في مناقشة الموازنة لعام ٢٠١٦

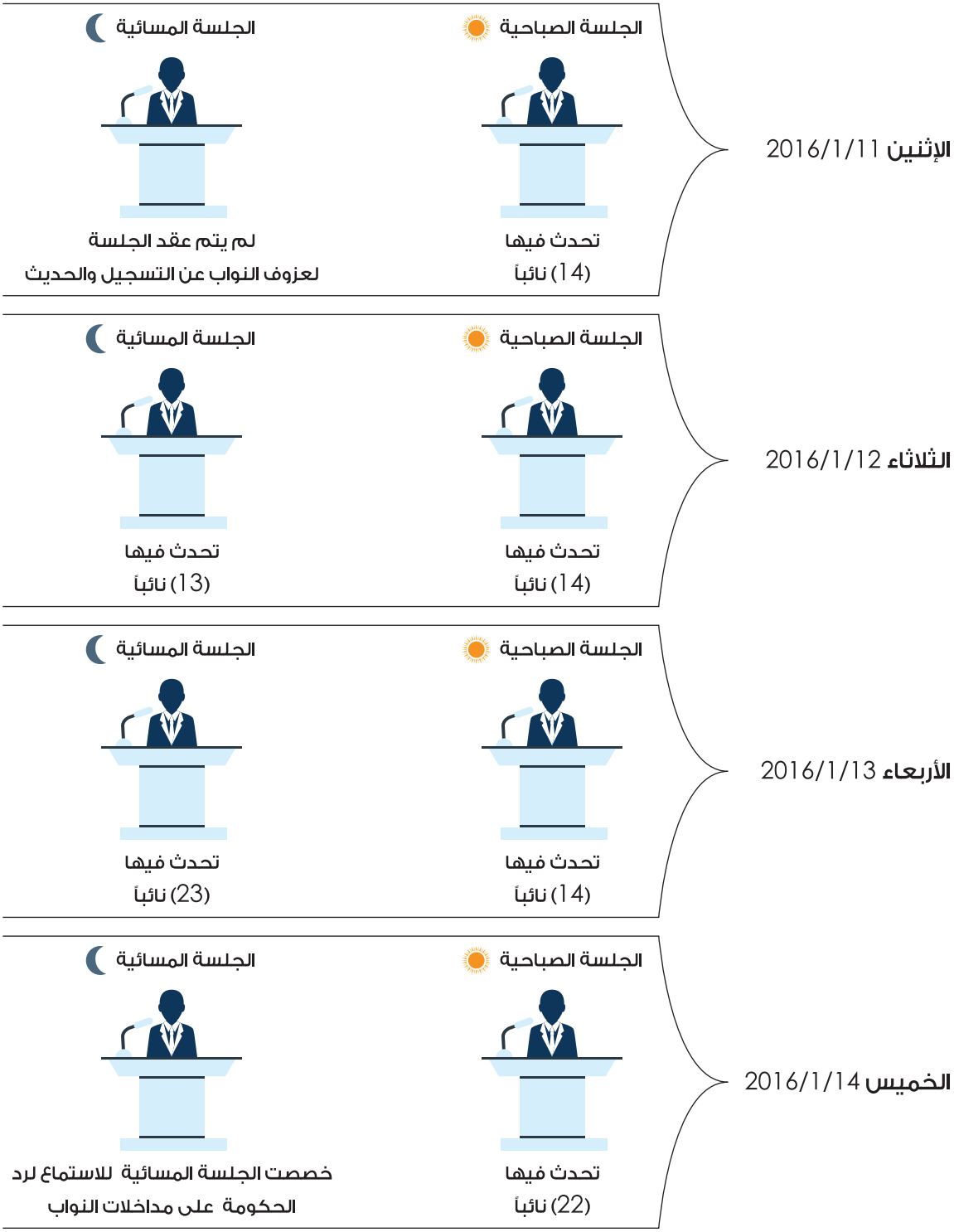

الشكل (٤): التعداد الكمي لمداخلات النواب في مناقشة الموازنة لعام ٢٠١٦

سابعاً: الالتزام بحضور جلسات مناقشة مشروع قانون الموازنة

تعدّ جلسات مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة من أهم الجلسات التي يعقدها مجلس النواب على مدار انعقاد الدورة العادية، ويضفي على المناقشات أهمية مضاعفة حول أن الوضع الاقتصادي في الأردن يشهد تراجعاً حاداً في الآونة الأخيرة.

وتابع فريق راصد التزام النواب بحضور جلسات المناقشة على مدار أربعة أيام نوقش فيها مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنة الوحدات الحكومية، واعتمد راصد منهجية مراقبة النصاب للجلسة على ثلاث فترات لتبيان مدى التزام أعضاء المجلس باستمرارهم في حضور الجلسة حتى نهايتها، وقد لوحظ فقدان النصاب في أغلبية جلسات مناقشة الموازنة، ويبين الشكل (٥) نسبة حضور النواب خلال جلسات مناقشة الموازنة لعام ٢٠١٦.

نسبة حضور النواب خلال جلسات مناقشة الموازنة لعام ٢٠١٦

الإثنين 2016/1/11

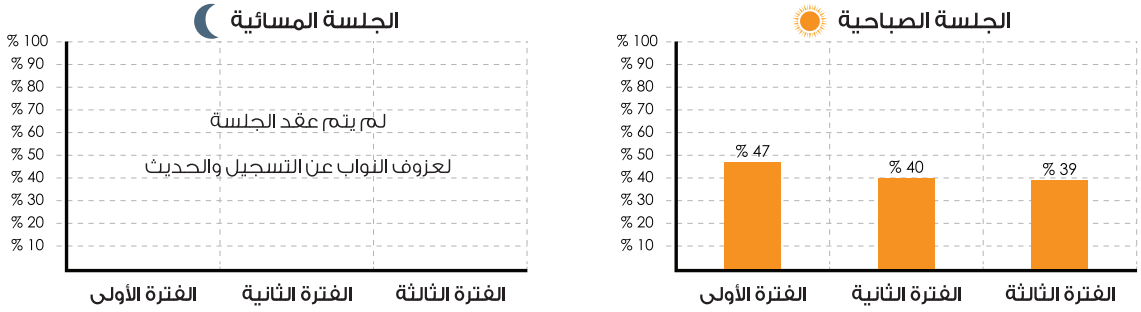

الثلاثاء 2016/1/12

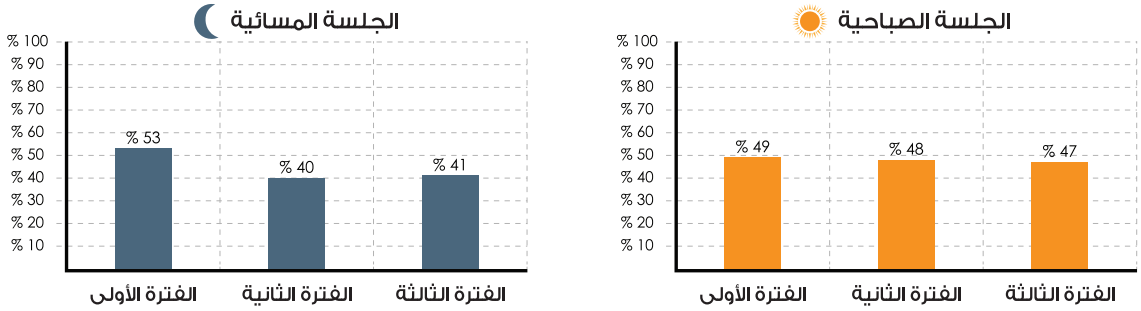

الأربعاء 2016/1/13

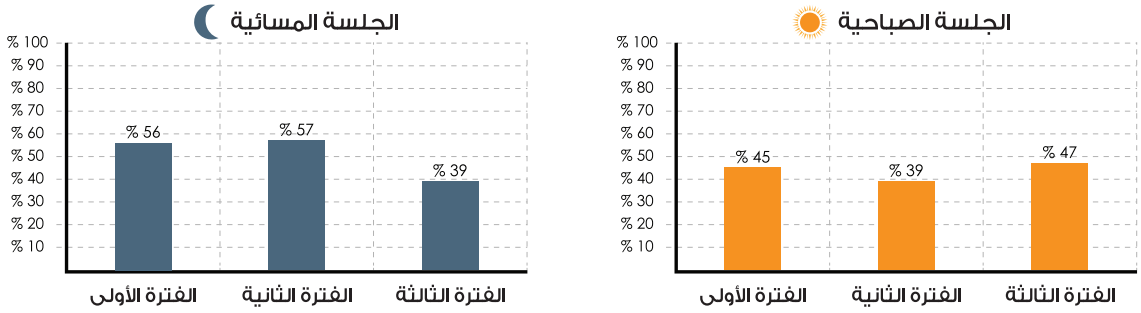

الخميس 2016/1/14

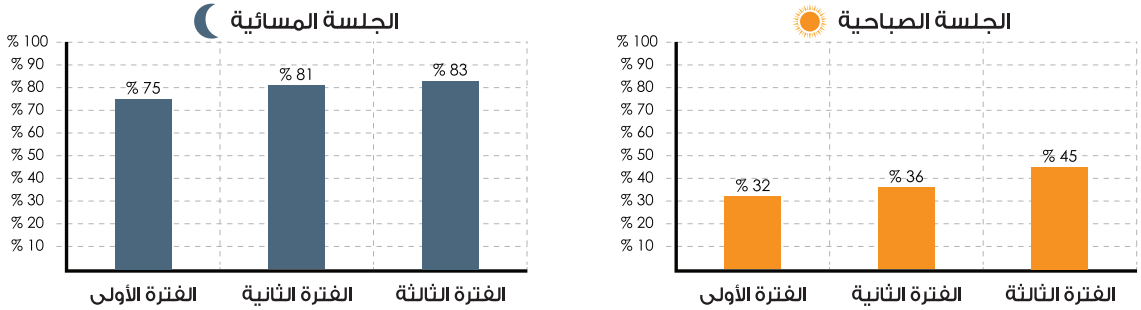

* جلسة رد الحكومة والتصويت على مشروع قانون الموازنة

الشكل (٥): نسبة حضور النواب خلال جلسات مناقشة الموازنة لعام ٢٠١٦

ثامناً: تحليل محتوى المداخلات النيابية

قام فريق راصد بتحليل ما أورده النواب خلال مداخلاتهم أثناء مناقشات مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون الوحدات الحكومية وفق المؤشرات التي تم استخراجها من مداخلات النواب.

ويتضمن الجدول التالي نسب المؤشرات التي تم استخلاصها من مداخلات النواب حيث بلغت نسبة النواب الذين تناولوا مسألة الفقر (٥٥٪) بينما البطالة وضرورة الحد منهما (٦٣٪)، وتحدث ما نسبته (٢٩٪) فقط من إجمالي المتحدثين حول قضية رفع أسعار الكهرباء، وتم رصد نسبة النواب الذين التزموا بمناقشة مباشرة لبنود مشروع قانون الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية بلغت (٥٨٪)، وهي نسبة مرتفعة عن سابقتها في العام المنصرم أثناء مناقشات الموازنة العامة لعام ٢٠١٥، حيث كانت نسبة من التزموا بمناقشة بنود الموازنة (٥٣٪).

ويظهر من خلال التحليل أن مداخلات النواب احتوت على مطالبات مناطقية خدمية ومطالبات وطنية خدمية بنسبة (٤٧٪) و (٢٤٪) على التوالي، فيما بلغت نسبة النواب الذين تحدثوا خلال مداخلاتهم عن أهمية مكافحة الإرهاب والتطرف (٢٤٪)، وبلغت نسبة المتحدثين عن دعم الجيش العربي والأجهزة الأمنية (٤٠٪)، بينما كانت نسبة من نادوا بزيادة رواتب الأجهزة الأمنية (٣٩٪).

ومن المحاور التي لم تلق حديثاً كثيراً في مداخلات النواب أثناء مناقشتهم محور الإصلاح الانتخابي «قانون الانتخاب»، حيث كانت نسبة من تحدث بالإصلاح الانتخابي (١٪) من النواب المتحدثين بشكل فردي، بينما تحدثت كتلة مبادرة خلال خطابها عن ضرورة الشروع في تعديل قانون الانتخاب، بينما كانت نسبة من تحدث باللامركزية (١٪) فقط من إجمالي النواب المتحدثين بشكل فردي، أما المرأة ودعمها فقد كانت نسبة من تحدث عنها (٨٪) فقط.
وتناول النواب في مداخلاتهم دعم القطاع الزراعي وبنسبة (٤٥٪)، ولوحظ أن نسبة المطالبين بدعم القطاع التعليمي (٤٠٪)، بينما لم يتناول أي من النواب المتحدثين دمج المؤسسات المستقلة في مداخلاتهم.

محتوى المداخلات النيابية	النسبة
رفع الدعم	18%
الفقر	55%
البطالة	%63
التهرب الضريبي	%13
المنحة الخليجية والإنفاق من خلالها	%23
المساعدات الخارجية	%17
مطالب وطنية	%24
مطالب خدمية ومناطقية	%47
تأهيل البنية التحتية	%43
تشجيع الإستثمار	%52
الطاقة البديلة	%17
زيادة رواتب القوات المسلحة	%39
دعم البلديات	%16
دعم القطاع الزراعي	%45
الإصلاح الإنتخابي	%1
دمج المؤسسات المستقلة	%0
زيادة رواتب الموظفين	%38
الحد الأدنى للأجور	%18
اللاجئون السوريون	%30
الأزمة السورية	%20
الأزمة العراقية	%14
القضية الفلسطينية	%25
الإرهاب ومكافحة التطرف	%24

الحريات العامة	%3
حقوق الإنسان	%1
دور الأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأمن الداخلي	%34
المديونية	%63
قطاع المواصلات والنقل	%10
دعم التعليم	%40
دعم قطاع التعليم العالي	%26
دعم قطاع السياحة	%17
أسعار النفط	%28
الشباب والرياضة	%34
دعم قطاع الصحة	%48
الرقابة على الأجهزة الحكومية	%23
ضرائب	%36
البيئة	%5
التأمين الصحي	%13
الكهرباء	%29
دعم قطاع الصناعة	%28
اللامركزية	%1
السياسيات المالية	%35
تنمية المحافظات	%32
المرأة	%8
محكافحة الفساد	%40
الإعلام	%5
المياه	%33

تاسعاً: تحليل نوعي لمداخلات الكتل النيابية

تحدثت جميع الكتل النيابية بمداخلات خلال المناقشات العامة لمشروع قانون الموازنة، وقد عمل فريق راصد على تحليل تلك الكلمات خلال المناقشات وتم استخلاص المؤشرات التي احتوتها المداخلات، ويبين الشكل رقم (٦) نسب المؤشرات التي تضمنتها مداخلات الكتل البرلمانية.

ومن الملاحظ من نتائج التحليل غياب المحاور الآتية عن مداخلات الكتل النيابية وهي محور رفع الدعم، محور المساعدات الخارجية، بالإضافة إلى محور الحقوق والحريات، كذلك محور المرأة حيث لم تتطرق أي من الكتل إليه.

ولوحظ أن الكتلة الوحيدة التي تحدثت حول ضرورة تأهيل البنية التحتية هي كتلة مبادرة النيابية ، وتناولت كتلتي مبادرة النيابية وكتلة حزب الاتحاد الوطني فقط موضوع أهمية تطبيق اللامركزية ودعم البلديات، فيما لم تتطرق أي من مداخلات الكتل الأخرى لهذين المحورين.

وتشاركت الكتل النيابية في مداخلاتها بضرورة الحد من البطالة والعمل على تشجيع الاستثمار من خلال خطط استراتيجية تنفذ من قبل الحكومة، وقدمت الكتل النيابية مقترحات وتوصيات للحد من الأزمة الاقتصادية التي تعصف بالاقتصاد الأردني.

نسب المؤشرات التي تضمنتها مداخلات الكتل النيابية خلال جلسات مناقشة الموازنة لعام ٢٠١٦

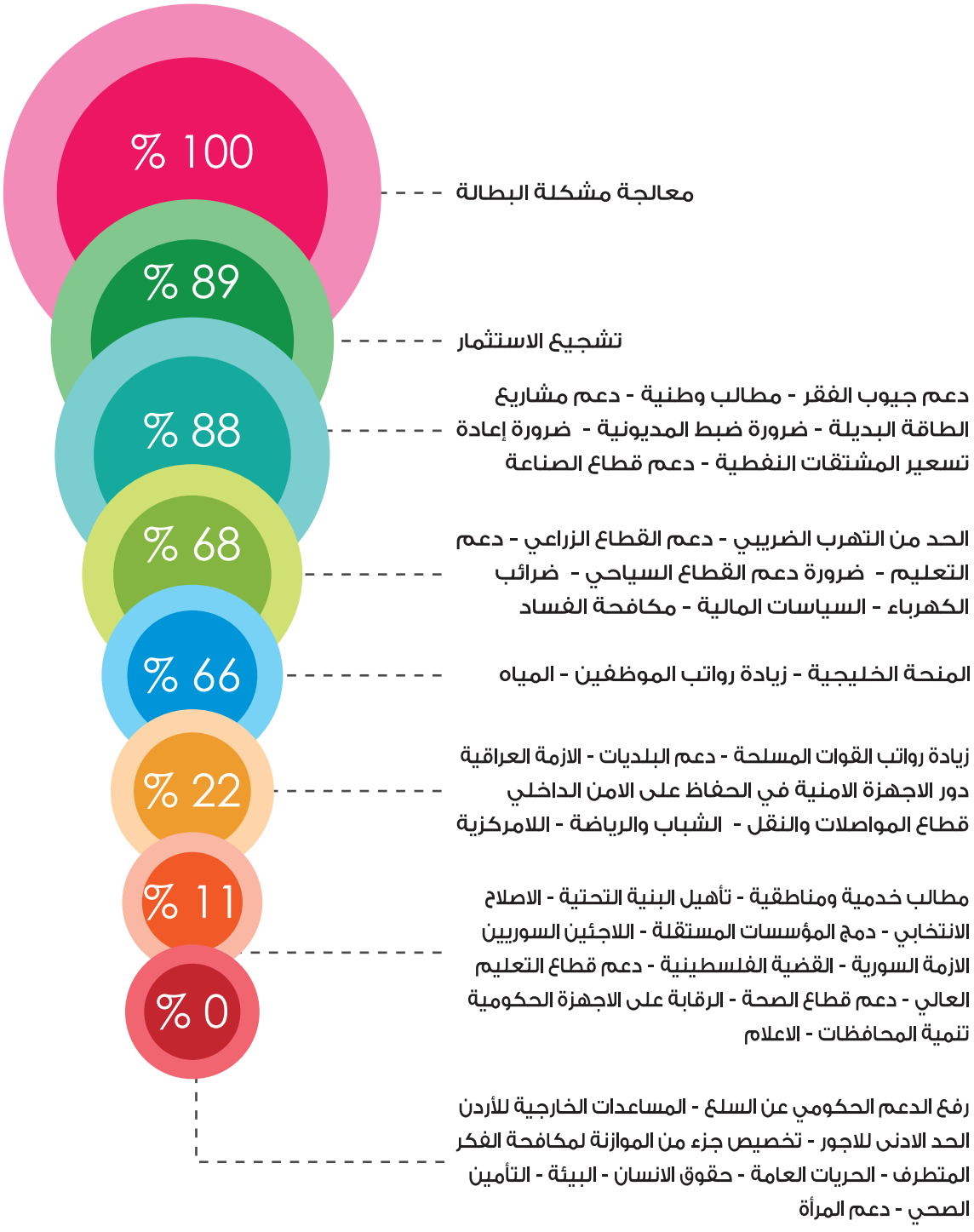

الشكل (٦): نسب المؤشرات التي تضمنتها مداخلات الكتل النيابية خلال جلسات مناقشة الموازنة لعام ٢٠١٦

عاشراً: إلتزام أعضاء الكتل بكلمة الكتلة

عمل فريق راصد على قياس مدى إلتزام أعضاء الكتلة النيابية بكلمة موحدة للكتلة أثناء مناقشة الموازنة العامة، ومن الملاحظ أن الكتلة الوحيدة التي التزمت بكلمة موحدة للكتلة هي كتلة مبادرة النيابية للمرة الثانية على التوالي، كما وأن النائبين حديثة الخريشا وتمام الرياطي تناوبا على إلقاء كلمة الكتلة، فيما كانت نسبة إلتزام كل من كتلة الاصلاح وكتلة تجمع النهضة الديموقراطي بكلمة الكتلة بنسبة (٣٨٪)، تلتهما كل من كتلة حزب الاتحاد الوطني وكتلة الوفاق بنسبة (٣٣٪)، ثم كل من كتلة الوسط الاسلامي وكتلة وطن بنسبة (٢٩٪)، ونسجل هنا ارتفاع نسبة الإلتزام بكلمة الكتلة مقارنة بالدورة العادية الثانية، ويبين الشكل رقم (٧) نسب إلتزام أعضاء الكتل بكلمة موحدة للكتلة خلال مناقشات الموازنة للسنة المالية ٢٠١٦.

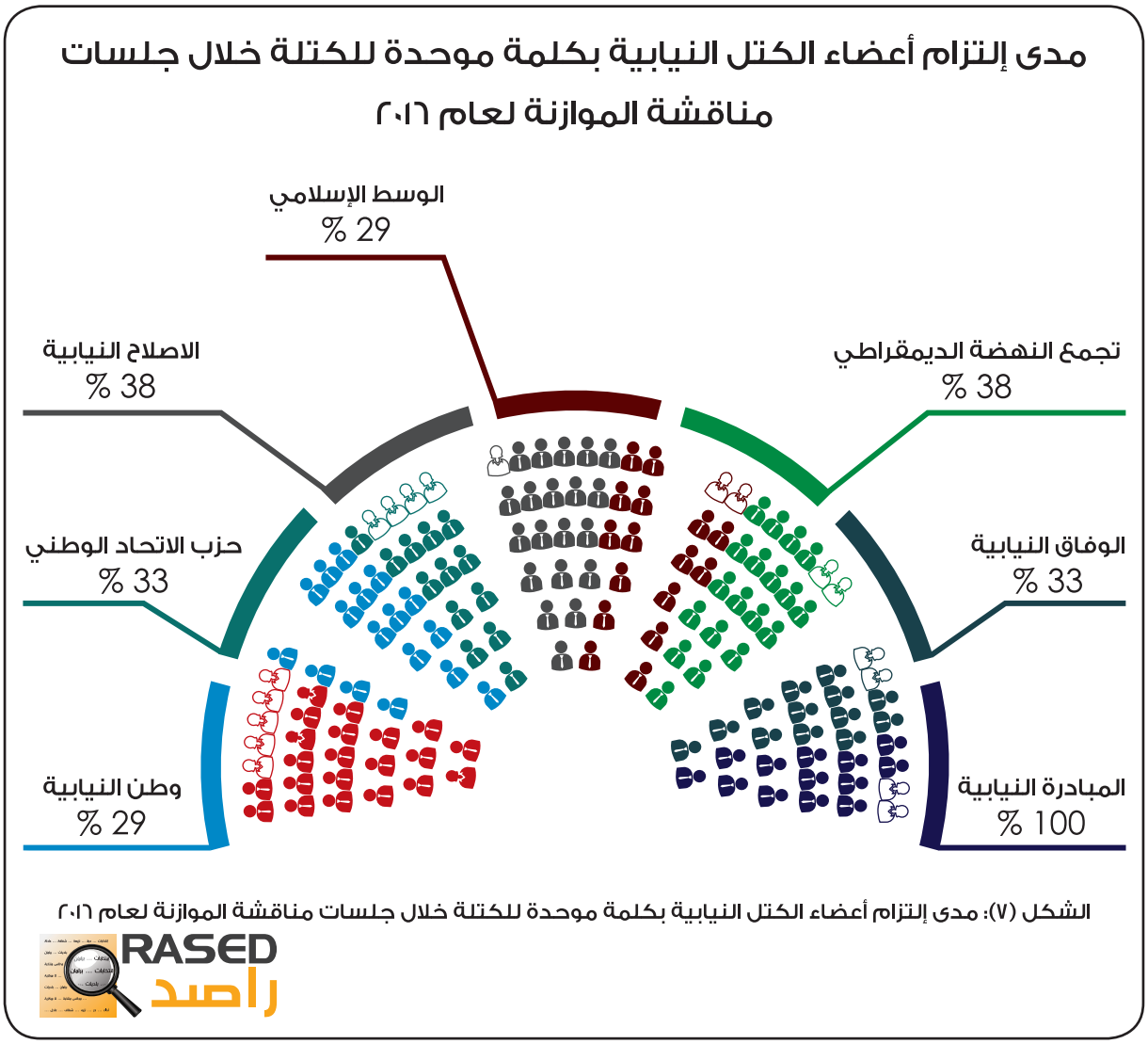

الشكل (٧): مدى إلتزام أعضاء الكتل النيابية بكلمة موحدة للكتلة خلال جلسات مناقشة الموازنة لعام ٢٠١٦

إحدى عشر: تحليل التوصيات النيابية التي أوردها النواب

تم استخلاص ما مجموعه (٥٢٨) توصية من المداخلات التي أوردها النواب خلال جلسات مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون الوحدات الحكومية، وقام فريق «راصد» باستخلاص التوصيات الواردة في مداخلات النواب وتوزيعها على بعض القطاعات الرئيسية بهدف نشرها إلى القواعد الانتخابية لتمكينها من تقييم أداء النواب خلال جلسات مناقشة الموازنة، وبهدف تقييم نوعية مداخلات النواب ومدى ارتباطها بموضوع الموازنة العامة.

وتبين من خلال تحليل التوصيات أن النصيب الأكبر حظيت به التوصيات الخدمية المناطقية حيث كان تعدادها (٢٦٨) بينما نالت التوصيات الوطنية ما مقداره (٦٩) توصية، وحظيت توصيات السياسات المالية والإدارية على (١٢٧) من التوصيات النيابية، بينما كان تعداد توصيات قطاع التربية والتعليم (٥٤) توصية، و (١٠) توصيات لقطاع الطاقة، كما يبين الشكل رقم (٨).

وقد تم تقسيم التوصيات النيابية إلى محورين رئيسيين وهما:

١- التوصيات المحلية (خدمية ومناطقية).

٢- التوصيات الوطنية.

التوصيات النيابية خلال جلسات مناقشة الموازنة لعام ٢٠١٦

الشكل (٨): التوصيات النيابية خلال جلسات مناقشة الموازنة لعام ٢٠١٦

إثنى عشر: مقارنة بين إداء مجلس النواب السابع عشر في مناقشة مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٥ ومشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٦

محاور المقارنة:

مقارنة بين رد الحكومة على مداخلات النواب في عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦

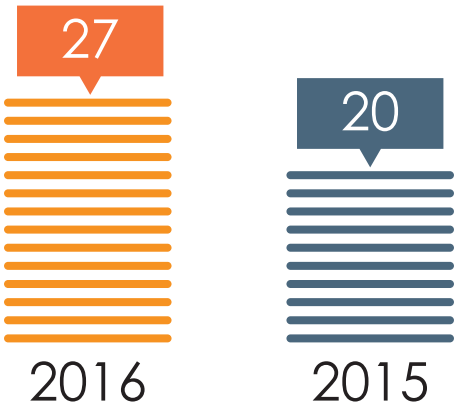

إداء اللجنة المالية في عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦

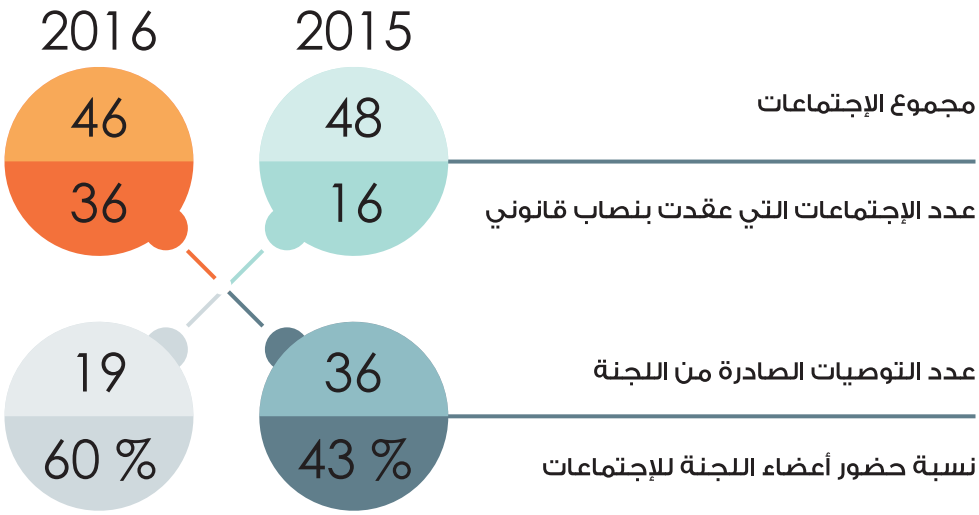

حضور النواب من غير أعضاء اللجنة المالية لإجتماعات اللجنة المالية في عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦

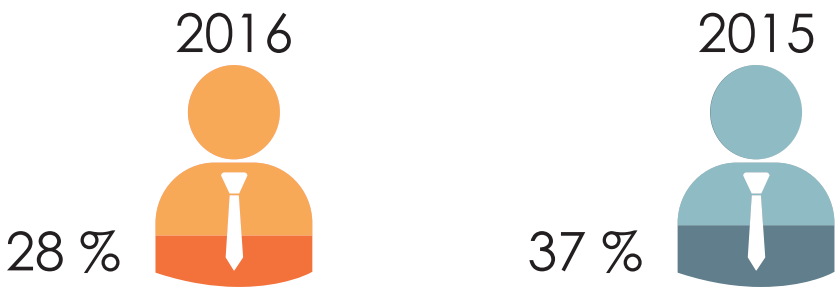

مقارنة عدد النواب الذين قدموا مداخلات خلال مناقشة الموازنة لعام ٢٠١٥ و ٢٠١٦

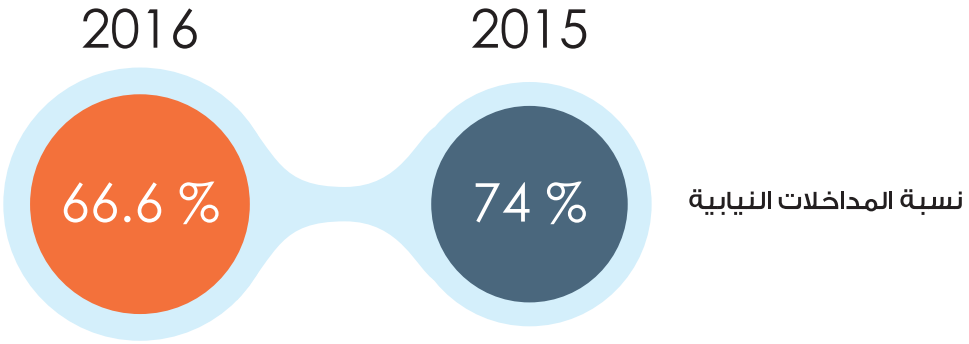

مقارنة إلتزام أعضاء الكتل بكلمة الكتلة في مناقشة مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٥ و ٢٠١٦

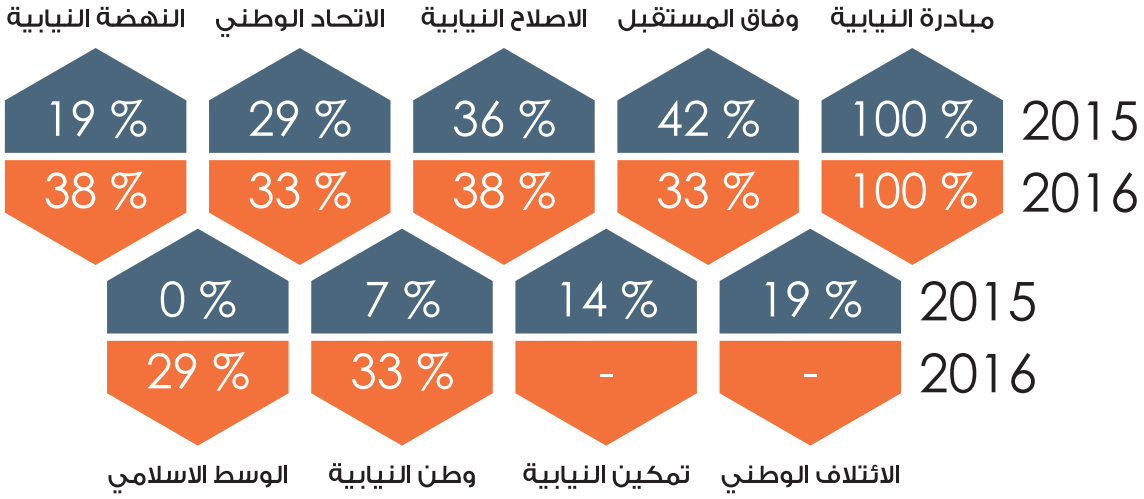

مقارنة بين التوصيات التي وردت بالمداخلات النيابية في مناقشة الموازنة لعام ٢٠١٥ و ٢٠١٦

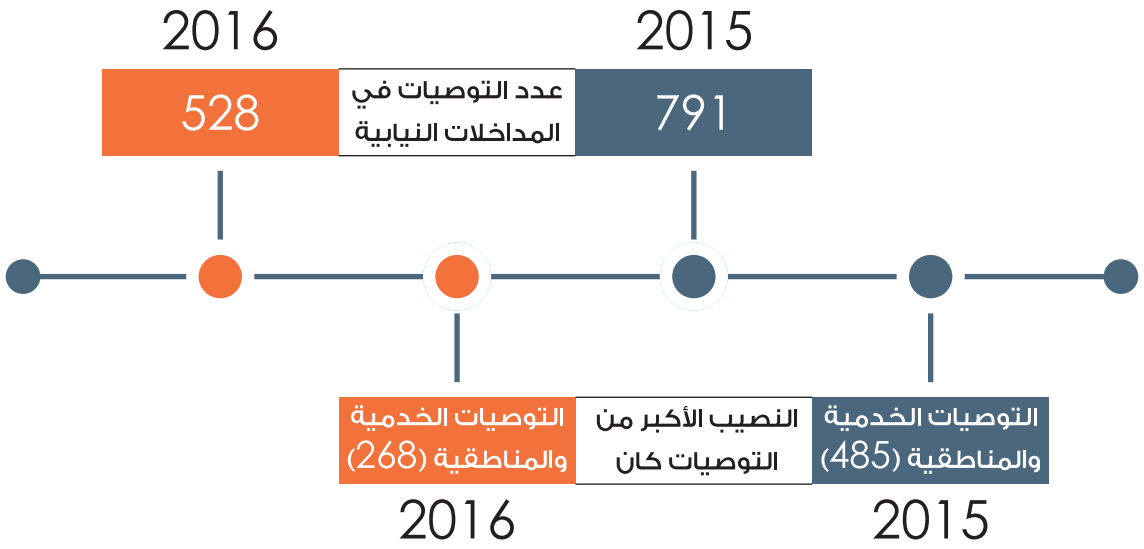

مقارنة بين المؤشرات التي تضمنتها المداخلات النيابية الفردية خلال جلسات مناقشة الموازنة لعام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ :

	مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠١٥	مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠١٦
الاصلاح الانتخابي	0%	%1
اللامركزية	2%	%1
البيئة	%4	5%
المرأة	%5	7%
الصناعة	%5	28%
الرقابة على الأجهزة الحكومية	%6	22%
دعم البلديات	%7	16%
قطاع المواصلات والنقل	%7	9%
الشباب والرياضة	%10	33%
الأزمة السورية	%10	19%
التأمين الصحي الشامل	%13	%13
القضية الفلسطينية	%14	%25
دعم قطاع السياحة	%15	%17
دمج المؤسسات المستقلة	%15	%0
التنمية في المحافظات	%16	%31
التهرب الضريبي	%17	%13
ضريبة الدخل	%18	%36
تشجيع الاستثمار	%21	%52
الطاقة البديلة	%21	%17

اللاجئين السوريين	%22	%30
تأهيل البنية التحتية	%22	%44
دعم قطاع الزراعة	%22	%45
دعم قطاع الصحة	%22	%48
زيادة رواتب القوات المسلحة	%24	%39
المنحة الخليجية للإنفاق من خلالها	%26	%23
مكافحة الفساد	%26	%40
الكهرباء	%29	%29
رفع الدعم وزيادة الاسعار	%35	%19
الارهاب ومكافحة التطرف	%36	%24
دور الاجهزة الامنية	%40	%34
دعم قطاع التعليم	%40	%40
المديونية	%42	%63
انخفاض أسعار النفط	%43	%28
السياسات المالية	%45	%35
مطالب خدمية مناطقية	%51	%47
مطالب خدمية وطنية	%55	%24
جيوب الفقر والبطالة	%69	%69
الإعلام	%5	%5
المياه	%33	%33

مقارنة بين التحليل النوعي لمداخلات الكتل النيابية في مناقشة مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠١٥ و ٢٠١٦

	مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠١٥	مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠١٦
الفقر والبطالة	100%	100%
المديونية	89%	71%
السياسات المالية والإدارية	%88	%71
التهرب الضريبي والضرائب	%78	%57
الإرهاب ومكافحة التطرف	%78	%0
دور الأجهزة الامنية	%68	%29
توصيات وطنية	%67	%71
أسعار الكهرباء	%66	%57
دمج المؤسسات المستقلة	%66	%14
مكافحة الفساد	%45	%57
اللامركزية وتنمية المحافظات	%22	%43
الاصلاح الانتخابي	%11	%0
المرأة	%11	%0
مطالب محلية	%11	%14
دعم الاستثمار	%50	%86
الطاقة البديلة	%38	%71
دعم التعليم الأساسي	%63	%57
زيادة رواتب الأجهزة الأمنية	%50	%29
البيئة	%0	%0

مقارنة بين توصيات اللجنة المالية لمشروع قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٥ و ٢٠١٦

	مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠١٥	مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠١٦
عدد التوصيات	36	19
محاور التوصيات	تخصيص صندوق الطوارىء	الزام الحكومة بالمقدار المحدد في الموازنة العامة وموازنات الوحدات الحكومية ٢٠١٦
	خسائر الشركة الكهرباء الوطنية	تخفيض النفقات
	ديون الأردن	قانون ضريبة الدخل
	الدين الداخلي والخارجي	تقييم الاداء
	الدعم الحكومي	التقنين من المصروفات والترهل الاداري
	خطة التصحيح المالي والاقتصادي	النمو الاقتصادي

محاور التوصيات	الخطة العشرية التنفيذية واعداد الموازنات	تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة
	الهدر في موازنة الدولة	صندوق تنمية المحافظات
	صندوق تنمية المحافظات	تشجيع الاستثمار
	الطاقة المتجددة	دعم قطاع الصناعة
	النمو الاقتصادي	تقديم الحوافز للمزارعين
	الانفاق الرأسمالي	دعم قطاع السياحة
	المنحة الخليجية	إعادة هيكلة الرواتب
	الفاقد من الكهرباء	تقاعد السلطة التشريعية
	الفساد المالي والاداري	إعادة النظر في سياسات التعيين والاستخدام
	الاعفاءات	الطاقة الشمسية
	قانون الاستثمار	رفع نسبة توظيف أعضاء الهيئة التدريسية من الأردنيين
	تعديل قانون هيئة الاوراق المالية	إدارة النفايات
	الطاقة الشمسية	ذوي الإعاقة
	التأجير التمويلي	
	معالجة مظاهر الاختلالات في التعليم العام والتعليم العالي	
	مؤسسة الموانىء	
	تقديم الحوافز للمزارعين	
	تشجيع المنتج المحلي	

محاور التوصيات	المعالجات الطبية	
	دعم البلديات	
	هيكلة المؤسسات والدوائر الحكومية	
	إدارة النفايات	
	الاعفاء الجمركي	
	مشاريع المنحة الخليجية	
	السفارات في الخارج	
	اعادة هيكلة معهد الادارة العامة	
	اعادة هيكلة قطاع النقل	
	تأهيل المعلمين ورفع كفاءتهم	
	اعادة تقييم سياسة الابتعاث	
	تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	
	ضبط الانفاق	
التوصيات المكررة	النمو الاقتصادي	
	تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة	
	صندوق تنمية المحافظات	
	تقديم الحوافز للمزراعين	
	الطاقة الشمسية	
	إدارة النفايات	